



الملتقى الوطني الأول حول: الجودة في مؤسسات التعليم في الجزائر
الجامعات الجزائرية في ظل ضمان الجودة واقتصاد المعرفة
28-29 جانفي 2020

أسس وتحديات إنتاج رأس المال الفكري في الجامعة الحديثة

-مراجعة للأدبيات-

مروى جوال

جامعة العربي التبسي -تبسة-

marouadjoul@yahoo.com

Abstract

This study aims to define the intellectual capital in the university context and identifying the challenges that accompany its production and development within these non-profit institutions by studying and analyzing the literature that studies the intellectual capital in the university. It has been found that the challenge facing the university in the production and development of intellectual capital is to use business logic to create value from the various elements of intellectual capital: human capital, structural capital, and relational capital. This logic is based on creating value in the economic and social sense, in order to obtain the necessary funding and carrying out the third mission. Thus, this paper opens the discussion on creating value in the university context away from business logic for the same purpose.

Keywords: university, intellectual capital, value creation, third mission.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تعريف رأس المال الفكري في السياق الجامعي، وتحديد التحديات التي ترافق إنتاجه وتنميته داخل هذه المؤسسات الغير ربحية، من خلال دراسة وتحليل الأدبيات المتعلقة بعلاقة رأس المال الفكري بالجامعة. وقد تبين أن التحدي الذي يواجه الجامعة في إنتاج وتنمية رأس المال الفكري هو استعمال منطق الأعمال لخلق القيمة من مختلف عناصر رأس المال الفكري: رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، ورأس مال العلاقات، هذا المنطق يقوم على خلق القيمة بالمفهوم الاقتصادي والاجتماعي، وذلك لتمويل وظائفها من جهة وأداء المهمة الثالثة من جهة أخرى. وبالتالي تفتح هذه الورقة البحثية النقاش حول خلق القيمة في السياق الجامعي بعيدا عن منطق الأعمال لتحقيق نفس الغرض.
الكلمات المفتاحية: الجامعة، رأس المال الفكري، خلق القيمة، المهمة الثالثة.

1. المقدمة

"يمكن أن نستبقي جامعة واحدة للباحثين عن الحقيقة، المنتمين إلى العصور الوسطى... كزينة في مجتمعاتنا" (رونالد، 2009، صفحة 57). هكذا عبر تشارلز كلارك وزير التعليم العالي البريطاني السابق في إشارة إلى تغير معالم الجامعة التقليدية، هذه الجامعة تعيش اليوم مرحلة تحقيق ازدهار مفهوم القرن العشرين للجامعة واكتمال نضوجها، وملاحم هذا النضوج هو التوسع الاستثنائي للبحث العلمي، وإدراك الحكومات والشركات أهميته للنمو الاقتصادي، والنمو الشاسع في أعداد الطلاب، وصعود جامعات الدول النامية المؤسسة على النموذج الغربي كاعتراف بنجاح هذا النموذج. لكن هذا النضوج رافقته مشاكل تمويلية لتحمل أعباء التوسع والزيادة في عدد الطلاب (مايكل، كيتلن، و سعد، 2013، صفحة 14، 15).

ولعل الجامعات الحديثة وجدت ضالتها في رأس المال الفكري الذي أصبح أهم مصادر الميزة التنافسية مع الولوج إلى اقتصاد المعرفة، والذي يقوم على خلق القيمة والثروة من مخرجات الجامعة ومراكز البحث والتطوير من معرفة، موارد بشرية كفاءة وابتكار. وبالتالي استوجب عليها الاستفادة من هذا المورد إنتاجا وتنمية ومواجهة التحديات التي ترافق هذا التحول، خاصة أن الطريقة التي تؤدي بها الجامعة مهمتها الأولى التدريس والثانية البحث العلمي تتناسب مع دورها التقليدي كمنتج للمعرفة في حين اضطلاعها بإنتاج رأس المال الفكري يجبرها على تغيير نظرتها للتدريس والبحث وحتى المعرفة، وإعادة صياغة دورها في المجتمع الذي تنشط فيه. وبناء على ما تقدم يمكن توضيح إشكالية الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي الآتي:

فيما تتمثل أهم الأسس المتبعة والتحديات التي تواجه الجامعة الحديثة في إنتاج رأس المال الفكري؟

هذه الدراسة حديثة وأقدم دراسة سابقة في الموضوع تعود إلى سنة 2012، وذلك نظرا لأن مفهوم رأس المال الفكري لا يزال في الجينية. وهي تتناسب مع مجال اهتمام الباحث حول رأس المال الفكري وخلق القيمة في المؤسسات الاقتصادية، إلا أنها توفر منظورا مختلفا لرأس المال الفكري في مؤسسة غير ربحية، ومتخصصة في مجال المعرفة. أما موضوعيا فقد جاءت هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

- تعريف رأس المال الفكري في سياق الجامعة كمؤسسة غير هادفة للربح أصبحت ذات توجه اقتصادي بسبب سعيها لاستخلاص القيمة من المعرفة؛
- استعراض أهم التحديات التي تواجه الجامعة في إنتاج وتنمية رأس المال الفكري، وذلك من خلال دراسة تحليلية للأدبيات المتعلقة بموضوع رأس المال الفكري في الجامعة بشكل عام والأدبيات المتعلقة بدور الجامعة في إنتاج وتنمية رأس المال الفكري بشكل خاص؛
- فتح النقاش حول خلق القيمة في السياق الجامعي بعيدا عن منطلق الأعمال لتحقيق نفس الغرض.

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيقا للأهداف الموضوعية، تم تقسيم الدراسة إلى ست محاور، المحور الأول تقديم للدراسة من حيث إشكالية الدراسة وأهدافها، المحور الثاني تحت عنوان: مراجعة لأدبيات العلاقة بين رأس المال الفكري والجامعة، في هذا الجزء تمت مراجعة لأدبيات الموضوع لإظهار أوجه الارتباط بين الجامعات ورأس المال الفكري من عدة جوانب بحثية من بينها الجانب المتعلق بإنتاج وتنمية رأس المال الفكري. أما المحور الثالث فهو بعنوان: إنتاج رأس المال الفكري في سياق الجامعة، في هذا الجزء

تم تعريف رأس المال الفكري في سياق الجامعة، بينما خصص المحور الرابع الذي عنوانه: تحديات إنتاج وتنمية رأس المال الفكري، لعرض أهم التحديات التي تواجه الجامعة في محاولتها لخلق القيمة من مختلف أبعاد رأس المال الفكري. أما المحور الخامس فقد خصص لنتائج الدراسة وعرضت خاتمة الدراسة في محور أخير.

2. مراجعة لأدبيات العلاقة بين رأس المال الفكري والجامعة

في عالم اليوم من اقتصاديات المعرفة، الأدوار الرئيسية للجامعة هي استكشاف، ونقل المعرفة، لأنها قصر التعليم العالي الوطني، وخزانة وموقع تنفيذ المعرفة وخلقها ونشرها سواء تلك المكتسبة من قبل البحوث أو التي يحصل عليها عن طريق التعليم، وباعتبار رأس المال الفكري ذلك الأصل غير الملموس المتصل بالمعرفة والمتضمن في المؤسسة، والذي تزايدت أهميته في عصر الاقتصاديات القائمة على المعرفة، حيث يعتبر بدلا من الأصول الملموسة التقليدية الدافع المهيمن للقيمة في المؤسسة. فمن الواضح أن رأس المال الفكري هو مصدر ومخرج رئيسي للجامعات (Lu, 2012, p. 1081).

بالرغم من أنه مشتق أساسا من تقنيات الإدارة الإستراتيجية الهادفة للربح، إلا أن بعض العلماء يرون أن رأس المال الفكري بمكوناته الثلاث المترابطة وهي رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، ورأس مال العلاقات يوفر إطارا مفاهيميا للإدارة الإستراتيجية العامة وغير الهادفة للربح على رأسها الجامعات.

نتيجة لذلك فقد تزايد الاهتمام بتطبيق نهج رأس المال الفكري لإدارة الجامعات، حيث أن مدخلاتها ومخرجاتها غير ملموسة ولها علاقة بالمعرفة. فهي تنتج المعرفة (البحث)، وتنقل المعرفة (التدريس) وتوظف العاملين في مجال المعرفة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استقلالية النظام الجامعي، وظهور مهمة ثالثة تنطوي على البعد الاجتماعي للجامعات، ومطالب أصحاب المصلحة لمزيد من الشفافية بشأن الإنفاق العام أدت إلى مزيد من المساءلة تجاه أصحاب المصلحة في الجامعات، والاستجابة لجدول أعمال لشبونة المتعلقة بإنشاء أوروبا للمعرفة، وتوصية الاتحاد الأوروبي بتشجيع تقديم تقارير رأس المال الفكري للجامعات والمؤسسات البحثية، كلها عوامل دفعت الجامعات نحو اعتماد أدوات إدارية وإبلاغية جديدة تتضمن الأصول غير الملموسة. وليس مطلوبا من الجامعات فقط استخدام مواردها القائمة بكفاءة من خلال الاستخدام الفعال لنماذج قياسا لأداء التقليدية المستمدة أصلا من وضع الربح، ولكن قبل كل شيء، توليد وإدارة موارد جديدة تكون المعرفة عنصرا أساسيا فيها (Veltri, Mastroleo, & Schaffhauser-Linzatti, 2012, pp. 1, 2).

في المقابل واكبت البحوث والدراسات العلمية هذه الدعوى للربط بين رأس المال الفكري والجامعة على أوجه عديدة. فعند تفحص العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع لوحظ أنه يمكن تقسيمها إلى صنفين. الصنف الأول يتعلق بالدراسات التي تناولت تأثير رأس المال الفكري على أداء الجامعة، والصنف الثاني يتعلق بالدراسات التي تناولت تأثير الجامعة على رأس المال الفكري إنتاجا وتطويرا.

الصنف الأول من الدراسات تناول أهمية رأس المال الفكري في الجامعة من حيث تأثيره على عدة جوانب من الأداء الجامعي، فمثلا درس (Lu, 2012) تأثير رأس المال الفكري على الكفاءة التشغيلية للجامعات التي تتضمن التكاليف والبحث والتدريس، ووجد أن الجامعات أفضل بكثير في التعامل مع كفاءة التكاليف من الكفاءة التدريسية والبحثية، وأن رأس المال الفكري يلعب دورا هاما في التأثير على كفاءة التدريس والبحث. ومن جهة أخرى درس (Teimouri, Sarand, & Hosseini, 2017) التأثير على الصحة التنظيمية، ووجد أن رأس المال الفكري بأبعاده الثلاثة (رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، ورأس مال العلاقات) يؤثر

إيجابيا على الصحة التنظيمية لجامعة الأزاد الإسلامية شبستار وذلك عن طريق وسيط تمكين العاملين، فالاهتمام برأس المال الفكري وتمكين الموارد البشرية تقلل من عدم الرضا عن نوعية الحياة العملية التي تضر الأفراد والمؤسسة.

نظرا لدور رأس المال الفكري في تحسين الأداء الجامعي فقد أكد (I-Shuo & Jui-Kuei, 2013) أن الجامعات في تايوان تشجع على تحسين قدرتها الابتكارية من منظور رأس المال الفكري من أجل استعادة مركزها التنافسي واكتساب ميزة تنافسية مستدامة على الصعيد العالمي في المستقبل نظرا لتراجع مكانتها الحالية وحصتها في السوق العالمية للطلاب، موصيا بالتوجه نحو نوع الجامعات كثيفة البحوث باعتبارها النوع الأمثل من حيث تطوير الابتكار.

كما ألزمت بعض الدول جامعاتها بالإفصاح عن رأس المال الفكري لأنه يؤدي إلى شفافية أعلى في المؤسسة وزيادة رضا المستخدمين وتحسن مصداقية وصورة وسمعة الجامعة، كما أكد على ذلك كل من (Ramírez Córcoles & Tejada, 2013) (Ponce, 2013) اللذان توصلا إلى أن عدم وجود أنظمة داخلية لتحديد الهوية وقياس العناصر غير الملموسة يعد السبب الرئيسي في عدم كشف الجامعات الإسبانية عن المعلومات عن رأس المال الفكري.

تعد النمسا أول بلد في العالم يلزم الجامعات الحكومية سنة 2002 بتقديم النشر السنوي لتقرير رأس المال الفكري، وقد بينت دراسة قام بها (Welp, Wollersheim, Ringelhan, & Osterloh, 2015) أن تقرير رأس المال الفكري المقدم للجامعات النمساوية لا يمكن أن يوفر قاعدة بيانات كافية للأساليب الكمية بالرغم من تصميمه الواسع وخصائصه الحديثة المبتكرة. وعليه يقترح أنه ينبغي تكييفها مع المتطلبات الرسمية اللازمة أو إجراء مناقشة عميقة بشأن جدواها العامة وأهميتها. أما الجامعات الإيطالية فقد ألزمت سنة 2009 بإصدار خطة أداء مع قسم مخصص لرأس المال الفكري، وقد وجد (Siboni, 2013) في دراسته لـ 44 خطة أداء أن التركيز على بنود رأس المال الفكري يختلف من خطة إلى أخرى مع التركيز بشكل خاص على الجوانب المتعلقة بتطوير العلاقات مع الشركاء الخارجيين، ودعم فكرة أن قطاع الجامعات في الوقت الحاضر يستثمر بقوة في تطوير رأس مال العلاقات لتحقيق مهمته الثالثة المتمثلة في المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

بالنسبة للدراسات المتعلقة بكيفية إنتاج وتطوير الجامعات لرأس المال الفكري فهي محور هذه الدراسة. هذه الدراسات أشارت إلى أن دور الجامعة في إنتاج وتنمية رأس المال الفكري يندرج ضمن أدائها لمهمتها الثالثة التي تهدف إلى تشجيع التطبيق المباشر واستخدام المعرفة للمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

بالتالي ركزت هذه الدراسات على تعريف رأس المال الفكري في إطار الجامعة والعوامل المؤثرة عليه. فقد درس (Sadalia & Lubis, 2015) تأثير ثقافة المؤسسة وحوكمة الشركات على رأس المال الفكري للمحاضر من خلال استطلاع عينة من 300 محاضر من ثلاث جامعات حكومية بميدان اندونيسيا، ووجد أنه لا يوجد فرق بين ثقافة التنظيم وعوامل حوكمة الشركات في التأثير على رأس المال الفكري، وأن ثقافة المؤسسة لها آثار ضئيلة على رأس المال الفكري للمحاضر، كما أن حوكمة الشركات تؤثر تأثيرا كبيرا على رأس المال الفكري للمحاضر. أما (Iivonen & Huotari, 2015) فقد أشار إلى جزء مهم من رأس المال الفكري للجامعة وهو رأس المال الفكري لمكتبة الجامعة، الذي يتألف من رأس المال البشري المتمثل في القدرة الجماعية والمعرفة والمهارة والخبرات لموظفي المكتبة، رأس المال الهيكلي المتمثل في المعرفة الواضحة المتعلقة بالعمليات الداخلية في المكتبة، ورأس مال العلاقات المتمثل في علاقات المكتبة مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين باعتبارهم شركاء في خلق القيمة. اقترح أنه يمكن دمج مع رأس المال الفكري للجامعة عن طريق دمج معارفها الخاصة مع رأس المال البشري للجامعة، واقترح أن المكتبة نفسها يمكن أن تفهم على أنها جزء

من رأس المال الهيكلية للجامعة. هذا الجزء من رأس المال يلعب دورا هاما في نمو رأس المال الفكري للجامعة ككل وأدائها ونتائجها في الوقت الذي يتضاءل فيه التمويل العام للجامعات.

كما تطرقت بحوث أخرى إلى أنشطة نقل التكنولوجيا والمعرفة، المشاريع المشتركة بين الصناعة والجامعة والدولة، والمشاريع الريادية الأكاديمية، والطباعة ثلاثية الأبعاد كأتملة ملموسة لخلق الجامعة للقيمة من المعرفة في إطار مهمتها الثالثة. فقد تحدث (Chau, Gilman, & Serbanica, 2016) عن دور منظمات نقل التكنولوجيا ومنظمات نقل المعرفة في نقل رأس المال الفكري، مشيرا إلى أن هذه الوحدات في الجامعات البريطانية تظهر مستويات منخفضة من الكفاءة، بالمقارنة مع نظرائهم الأمريكيين والدوليين، وقد أكد أن تطوير هذه الوحدات يتطلب إستراتيجية شاملة لتحسين التفاعلات بين الجامعة والصناعة من خلال الفعالية التنظيمية الداخلية، مع إشراك اللاعبين التقليديين: الجامعة-الصناعة- الحكومة ومحاولة الجمع بين مصالحهم المختلفة عن طريق الموازنة التنظيمية. وهذا يتفق مع نتائج دراسة حول دور البحوث التعاونية بين الحكومة- الجامعات والقطاع الصناعي في مجال البحث والتطوير لتقاسم رأس المال الفكري، مشددا على التحديات الإدارية لهذه التعاونيات التي يجب أن تجمع بين جهود الباحثين القادمين من ثقافات مؤسسية وتنظيمية مختلفة جدا من أجل الاستفادة من رؤوس أموالهم الفكرية، وتعتبر مختبرات ناسا نموذجا جيدا للتعاون البحثي الناجح. وفي نفس الصدد حاول (Feng, Chen, Wang, & Chiang, 2012) تفسير العلاقات بين عناصر رأس المال الفكري، مخرجات البحث العلمي، وأداء نقل التكنولوجيا، مع التحقيق في دور مكاتب نقل التكنولوجيا الجامعية (UTTOs)¹ في عملية الابتكار، عن طريق دراسة عينة من 49 جامعة تايوانية خلال مدة سنتين. وقد تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن الجامعات التي لديها مكاتب نقل التكنولوجيا الجامعية متخصصة تعزز أداء نقل التكنولوجيا مبني على التعاون والشراكة بين الجامعة والقطاع الصناعي، كما أن رأس المال البشري يرتبط ايجابيا مع نتائج البحث العلمي ورأس مال العلاقات، ومقدار رأس مال العلاقات الذي يمثل درجة الشراكة بين الجامعة والقطاع الصناعي، هو الأكثر دلالة من حيث التأثير الايجابي على نتائج البحث العلمي وأداء نقل التكنولوجيا، مشيرا إلى أن أغلبية نتائج البحث العلمي المنتجة والبحوث الأكاديمية وتكنولوجيا براءات الاختراع سوف تحول إلى الصناعة.

في دراسة لـ (Birtchnell, Böhme, & Gorkin, 2016) أشاروا إلى صورة أخرى من صور تجسيد أبعاد رأس المال الفكري من خلال خلق القيمة من المعرفة ومن رأس مال العلاقات عن طريق التعاون بين الجامعة والصناعة، هي الطباعة ثلاثية الأبعاد التي تعتبر قوة تحويلية في اقتصاد المعرفة، وقد استعرض المستويات الحالية لمشاركة مؤسسات التعليم العالي في الطباعة ثلاثية الأبعاد من خلال النظر في ثلاث حالات من التعاقدات الجامعية الحالية مع التصنيع هي: برنامج أمريكا تصنع للمعهد الوطني لابتكار الصناعات التحويلية (NAMII)² الذي يعتبر برنامجا لنشر المعرفة للطباعة ثلاثية الأبعاد، وحدة تطوير منتجات جامعة لانكستر في المملكة المتحدة (LPDU)³ التي هي عبارة عن شبكة قيمة للطباعة ثلاثية الأبعاد، وفابلاب برلين Fablab Berlin التي تعد مبادرة محلية ترتبط ارتباطا وثيقا مع الصناعة ومقدمي التعليم العالي.

أما (Secundo, Massaro, Dumay, Bagnoli, Chase, & Secundo, 2017) فقد درسوا تأثير أصحاب المصلحة في الجامعة على إدارة رأس المال الفكري استراتيجيا وقياسه بشكل عملي من أجل المساهمة في المهمة الثالثة وهي التنمية الاجتماعية والاقتصادية، من خلال دراسة جامعة كالفوسكاري في البندقية إيطاليا Ca' Foscari University of

¹UTTOs:University Technology Transfer Offices.

²NAMII:National Additive Manufacturing Innovation Institute.

³LPDU:Lancaster University Product Development Unit.

Venice، وقد وجدت الدراسة أن رأس المال الفكري في الممارسة العملية للجامعات يتطلب مشاركة أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين لخلق القيمة وهذا يتجاوز مفهوم القيمة النقدية ليشمل رأس المال الاجتماعي والاستدامة، وأنه بالرغم من أن القيمة المحققة في الجامعات غير ملموسة لأنها غير مدفوعة بالربح إلا أن المهمة الثالثة للجامعة المدروسة تنظر في توليد قيمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. وتبين الدراسة أنه لتحقيق هذه الأهداف، فإن الأطر المستخدمة في إدارة وقياس رأس المال الفكري في الجامعات تحتاج إلى تغيير من التركيز الإداري إلى التركيز الاستراتيجي. وتعتبر محاولة (mariani, carlesi, Scarfò, Chase, & Secundo, 2017) لقياس رأس المال الفكري في جامعة بيزا ايطاليا عن طريق قياس قيمة المشاريع الريادية التي تم إنشائها في الجامعة عن طريق ناقلات التكنولوجيا، عنصرا مبتكرا في الأدب يفتح النقاش حول قياس رأس المال الفكري في مؤسسات التعليم العالي بعد منطق الشركات لخلق القيمة. حيث تعبر قيمة رأس المال الفكري في هذه الحالة عن المساهمة الاقتصادية للجامعة في المجتمع المحلي.

3. إنتاج رأس المال الفكري في سياق الجامعة

في الاقتصاد القائم على المعرفة اليوم، ينظر إلى الأصول غير الملموسة على أنها عناصر أساسية لإنشاء القيمة في الشركات، ومن ثم لخلق الثروة الاقتصادية للدول ونتيجة لذلك، أصبح قياس رأس المال الفكري وإدارته و الإبلاغ عنه مسألة متزايدة الأهمية. ويعرف رأس المال الفكري على أنه نظام ديناميكي للموارد غير الملموسة القائمة على المعرفة والأنشطة القادرة على خلق قيمة لأصحاب المصلحة في المؤسسة الاقتصادية والمؤسسات الغير هادفة للربح (Veltri, Mastroleo, & Schaffhauser-Linzatti, 2012, pp. 1, 2). وبالتالي فهو مفهوم يمكن تطبيقه على الجامعات باعتبارها مؤسسات غير هادفة للربح وباعتبار الطبيعة غير الملموسة لمخرجات الجامعة.

كما عرفه توماس ستيوارت بأنه مجموع كل شيء وكل شخص في معرفة المؤسسة الذي يعطيها ميزة تنافسية... وهو المواد الفكرية، المعرفة، الخبرة، الملكية الفكرية، المعلومات التي يمكن وضعها لاستخدامها لخلق الثروة، إلا أن دامي Dumay استبدل كلمة 'ثروة' في التعريف الأصلي لستيوارت بكلمة 'قيمة' لتدمج المنفعة والشؤون الاجتماعية والبيئية، لأن القيمة الأكثر نشأة في الجامعات هي الالملموسات لأن الربح هو ليس هدفها الأول، ثم أن تعريف دامي هو الأكثر ملائمة للمؤسسات العامة مثل الجامعات.

إذا فالقيمة المنشأة في الجامعات هي قيمة اقتصادية واجتماعية أكثر منها اقتصادية بحتة، وتعرف القيمة الاقتصادية على أنها القيمة النقدية، أما القيمة الاجتماعية فهي الفوائد التي توفرها المؤسسة للمجتمع (Secundo, Massaro, Dumay, Bagnoli, Chase, & Secundo, 2017, pp. 2, 3).

وهذا يتناسب مع المرحلة الرابعة لبحوث رأس المال الفكري. فبينما تركز المرحلة الأولى على زيادة الوعي والفهم لرأس المال الفكري وكيف يساهم في خلق مزايا تنافسية مستدامة في المؤسسات الخاصة، وتركز المرحلة الثانية على الإدارة الإستراتيجية لرأس المال الفكري وعلى الطرق المستخدمة لقياس مساهمته في خلق القيمة، وفي المرحلة الثالثة ينصب التركيز على دراسة كيفية فهم المنظمات وتطبيقها لرأس المال الفكري كتكنولوجيا إدارية، فان المرحلة الرابعة ركزت على ربط المعرفة التي تم إنشاؤها داخل وخارج المنظمة. في هذه المرحلة الأخيرة، توسع تحليل رأس المال الفكري خارج المنظمة إلى المستوى المحلي أو الإقليمي أو الوطني (mariani, carlesi, Scarfò, Chase, & Secundo, 2017, pp. 7, 8).

ثم إن (mariani, carlesi, Scarfò, Chase, & Secundo, 2017, pp. 4, 5) يؤكدون على أن رأس المال الفكري في مرحلته الرابعة يعتبر أداة فعالة لتقييم أداء الجامعات، فقد كانت الجامعات تقيم وفق أداءها التدريسي وأدائها في البحث العلمي، اليوم أصبحت مطالبة بمهمة ثالثة هي المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (Secundo, Massaro, Dumay, Bagnoli, Chase, & Secundo, 2017, p. 3)، التي تعرف على أنها أنشطة تتعلق بالبحوث (نقل التكنولوجيا والابتكار، وما إلى ذلك)، والتعليم (التعلم مدى الحياة / التعليم المستمر، والتدريب، وما إلى ذلك) والمشاركة الاجتماعية، التي تهدف إلى تشجيع التطبيق المباشر واستخدام المعرفة للمساهمة في التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمع.

بالتالي فإن رأس المال الفكري لجامعة تحاول إنجاز المهمة الثالثة هو في نهاية المطاف مجموعة من رؤوس الأموال التي تدفع خلق القيمة وفقا للأهداف التي تؤثر على أصحاب المصلحة، وهذا التفاعل بين الأوساط الأكاديمية وأصحاب المصلحة الخارجيين مثل الجامعات ومؤسسات البحث الأخرى، المستثمرين، الشركات، والحكومات له أهمية قصوى في توليد القيمة (Secundo, Massaro, Dumay, Bagnoli, Chase, & Secundo, 2017, p. 3).

على هذا الأساس فقد أدى تطبيق رأس المال الفكري في الجامعات إلى اتساع دورها من الدور الضيق الذي يشمل إنتاج المعارف ونقلها والحفاظ عليها إلى الدور الأوسع المتمثل في إنتاج وتنمية رأس المال الفكري، باعتبار أن رأس المال الفكري أكثر من المعرفة، كما يروج لذلك الكثير من المؤلفين أمثال أدفنسون ومالون وغيرهم لأنه يشمل رأس المال البشري، ورأس المال الهيكلي، ورأس المال العلائقي (O'Donnell & Andriessen, 2006, p. 13).

القيام بهذا الدور يتطلب من الجامعة القيام بعدة مهام لإنشاء الأبعاد الثلاث لرأس المال الفكري تتمحور حول فكرة "خلق القيمة من المعرفة" و"المساهمة الاقتصادية والاجتماعية" التي تندرج في إطار المهمة الثالثة للجامعة. أولا: تعزيز خبرة ومعرفة ومهارات الباحثين والأساتذة والموظفين الفنيين والموظفين الإداريين والطلاب لخلق رأس المال البشري، ثانيا: التركيز على تجسيد هذه المعارف والخبرات عن طريق الملكية الفكرية، المشاريع البحثية، وبراءات الاختراع والنظم، لخلق رأس المال الهيكلي، وثالثا: التركيز على نقل هذه التكنولوجيا والمعارف عن طريق علاقات الجامعة مع الشركاء من القطاع العام والخاص الذي يمكنهم من خلق القيمة (mariani, carlesi, Scarfò, Chase, & Secundo, 2017, p. 7).

إذا فإنتاج رأس المال الفكري في الجامعة يستوجب خلق قيمة بالمفهوم الاقتصادي والاجتماعي من المكونات الثلاث له. على عكس ما روج له المنظر الاجتماعي الفرنسي بيير بورديو Pierre Bourdieu الذي حاول تحليل الحياة الداخلية للجامعة. فقد تصور الجامعات موجودة في مجال فكري سماه "مجال التعليم العالي" هذا المجال معزول نسبيا عن مجالات أخرى مثل "مجال السياسة" و"مجال الاقتصاد"، وتدور أنشطة الأفراد والمؤسسات داخل أي مجال حول حيازة الأصول التي تحمل القيمة في المجال والتي سماها ب "رأس المال" ويميز بورديو بين رأس المال الاقتصادي والثقافي والاجتماعي. وبالنسبة للجامعات فرأس مالها هو نوع من رأس المال الثقافي، وهو نوعان: رأس المال الأكاديمي الذي يرتبط بسلطة التحكم في أدوات إعادة إنتاج الجسم الجامعي مثل شغل المناصب الإدارية والتعليمية العليا، ورأس المال العلمي الذي يرتبط بإبداع المعرفة، والحجبة العلمية أو السمعة الفكري، وهو أكثر قيمة ومكانة من رأس المال الأكاديمي. وأيضا كان شكل رأس المال فان الأصول ذات القيمة في الجامعة تدور حول أشكال الاعتراف الأكاديمي والمكانة وليس حول المكسب الاقتصادي (رونالد، 2009، صفحة 47).

مع اهتمام الجامعة برأس المال الفكري فقد تم الدمج بين "مجال التعليم العالي" و"مجال الاقتصاد" فأصبحت الأصول ذات القيمة هي رأس المال الأكاديمي ورأس المال العلمي ورأس المال الاقتصادي، وهذه الأنواع من رأس المال تلتخص في رأس المال الفكري باعتباره المعرفة التي تخلق قيمة اقتصادية واجتماعية.

إذا فالجامعة تشهد تحولا من الجامعة التقليدية الغير هادفة للربح الممولة عن طريق الدولة إلى الجامعة الحديثة ذات التوجه الاقتصادي، ومن الاعتراف الأكاديمي والمكانة كأصول قيمة للجامعة إلى المكسب الاقتصادي. وهذا التحول حسب (رونالد، 2009، صفحة 45، 47) جاء نتيجة عدة عوامل، أهمها:

- الحاجة للحفاظ على الجودة وتحسينها في الأنظمة التي تحولت من كونها نخبوية إلى أنظمة عامة؛
- ربط التوجه الاقتصادي للجامعة بالعملة وظهور اقتصاد المعرفة؛
- تعقد وتضخم منظومة التعليم العالي بحيث لم تعد الدولة قادرة على تمويلها، وبالتالي سعت لممارسة الضغط على الأكاديميين، باعتبارهم مقاومين لهذا التحول، للاستجابة للمطالب الخارجية؛
- الاتجاه العالمي للابتعاد عن أشكال التمويل والتنظيم القائم على مبادئ كينز دولة الرفاهية والعقد الاجتماعي بين الجامعة والدولة والمجتمع إلى التمويل القائم على آليات السوق الليبرالية المنافسة والخصوصية باعتبار دور هذه الآليات في رفع كفاءة، وتنافسية، وأداء الجامعات، وإعانة المستهلكين على اختيار الجامعة المناسبة؛
- إحكام السيطرة الخارجية على عناصر جوهرية في الممارسة الأكاديمية من خلال أنظمة تؤكد الجودة وآليات السوق، بما في ذلك جداول ترتيب المؤسسات ومؤشرات الأداء.

4. تحديات إنتاج وتنمية رأس المال الفكري

رافق التحول الذي شهدته الجامعة مع الاهتمام برأس المال الفكري جملة من التحديات والضغوطات مصدرها متغيرات اقتصاد المعرفة وتداعيات تطبيق قوى السوق عليها، أهمها: ضرورة تغيير التعليم التقليدي والخدمات الطلابية إلى نظرة تجارية أكثر مع شراكات مختلفة مع عالم الأعمال الذي يشجع الاتجاه إلى حاضنات الأعمال والجامعات الريادية نظرا للضغط المتزايد من المجتمع الذي يجبرها على إعادة تصميم نماذجها الإدارية القائمة وتهيئة بيئة من التعاون مع الصناعة بسبب الأزمات الاقتصادية التي شهدتها التسعينات والألفينات التي أدت إلى خفض الدعم المالي الذي تقدمه الحكومات للجامعات، تحدي التعامل مع المنافسة من مصادر متنوعة مثل التعليم عن بعد من خلال نظم الإنترنت التي جلبت منافسين جدد وكذلك ضغطا على النظام القائم، وتحدي إعادة النظر في نماذج إدارة القطاع الخاص وأدواته لقياس أداء الجامعات نظرا لوجود المزيد من الجامعات الخاصة مقارنة مع الماضي، إضافة إلى أن تلاقي البحوث والتدريس والابتكار يتطلب منظورا مختلفا عن المقاييس التقليدية للأداء المطبق على الجامعات (Öner, 2017, p. 1). وفيما يلي عرض لأهم هذه التحديات وغيرها بشيء من التفصيل.

1.4. المنافسة العالمية حول القيمة الأدائية للمعرفة

قد تكون المعرفة وظهورها عبر الأبحاث وتشديدها عبر المنح ونشرها عبر التعليم والتعلم هي الفكرة التي تدور حولها نظرة الجامعة إلى نفسها. ومع الولوج إلى اقتصاد المعرفة والمعلومات تقوض دور الجامعة باعتبارها بوابة للمعرفة، فلم يعد مقبولا تفردا بإنتاج المعرفة،

إذ ظهرت مراكز جديدة للمعرفة مثل مختبرات الشركات والمجموعات الاستشارية العالمية - تعتمد على التقنية الحديثة- تنتج معرفة لها قيمة أدائية عالية، على عكس الجامعات التي يبدو أن بنيتها التي تتكون من كليات وفروع معرفية تعيق بدل أن تحافظ على الإنتاج الجديد للمعلومات، وبالتالي صار واجبا على الجامعات أن تتنافس وتتعاون مع هذه المراكز. وبالرغم أنها مازالت تحتكر سلطة منح الشهادات العلمية إلا أن القيمة السوقية لشهادات شركة مايكروسوفت أو شركة سيسكو أكبر من قيمة الشهادة الجامعية (جيمس و نيل، 2010، صفحة 14).

كما أن ما يوفر حافزا لاهتمام الجامعات بالقيمة الأدائية للمعلومة وليس توفير المعلومة في حد ذاتها هو توافر المحتوى التعليمي الذي كان في السابق حكرا على الأساتذة المتميزين أو المكتبات الجامعية، للجميع ودون مقابل - حيث لعبت منصات مثل منصة المقررات الضخمة المفتوحة على الانترنت "موكس"، وموقع كورسيرا Coursera و جنرال أسمبلي General Assembly دورا في توفير هذا المحتوى- مما أفقد محتوى المقرر الدراسي دوره الحاسم. وستنتقل الأهمية إلى ما ستضيفه الجامعة وهيئة التدريس إلى هذا المحتوى، مثل جودة التدريس والإرشاد، وطبيعة المحاورة بين الطلبة (التي يمكن أن تكون علمية)، أو نوع التقييم والطريق من الجامعة إلى سوق العمل. وهذا فتح أمام الجامعة متسعا كبيرا من الابتكار (رونالد، 2009، صفحة 10، 106).

2.4. ردم الفجوة بين النظرية والتطبيق

في ظل مفهوم خلق الجامعات للقيمة بالمفهوم الاقتصادي يتعين على الجامعات تدريس كل من النظرية والتطبيق بطرائق أفضل وليس بالضرورة ليست الدمج بينهما، فكل منهما لديه مكانته في كل من النظرية والتطبيق. فحين وضع مايكل فولان Michael Fullan عبارة أن "التعلم هو العمل" كان يتحدث عن المدرسين لكن الرسالة تصل إلى قطاعات الاقتصاد كلها، ففي شركة بي أم دبليو لصناعة السيارات، تجري معظم عملية صنع السيارة بطريقة أوتوماتيكية، بحيث أصبحت معظم القوى العاملة الحالية تقضي معظم وقتها في التطوير.

لقد أصبح التعلم والعمل متلازمان لا ينفصلان، وهذا تحديدا هو معنى مصطلح اقتصاد المعرفة، أو المجتمع المتعلم، ويفضي ذلك إلى أنه إذا أصبح العمل تعلما، فإن التعلم يجب أن يكون عملا، وهذا الجمع سيوفر فرصة غنية للجامعات، لكي تقتنصها، وهذا بعدة طرق: كأن تستقطب الجامعة مدرسين من كبار المهنيين الممارسين في الأعمال، والمصارف، والمسرح، وصناعة الأفلام، والطب والقانون والحكومة لكي يصبحوا مدرسين أو أساتذة زائرين، أو عن طريق التعاون مع قطاع الأعمال في مشاريع مشتركة خاصة بعد إدراك هذا الأخير لأهمية تعليم القوى العاملة لديها وتطوير مهاراتها (رونالد، 2009، الصفحات 106-108).

3.4. إعادة تشكيل البحث العلمي والتدريس وتحقيق التقارب بينهما

امتد تأثير اهتمام الجامعات برأس المال الفكري الذي يدخل في إطار أدائها لمهمتها الثالثة إلى كل من المهمة الأولى (التدريس)، والمهمة الثانية (البحث العلمي). فقد أعيد تفسير التدريس والبحث، ففي حين تم تصميم التدريس التقليدي ليدعم تحديث الشركات، بدأت البحوث في التحقيق في التنمية الاقتصادية عبر مختلف أنواع أنشطة نقل التكنولوجيا (mariani, carlesi, Scarfò, Chase, & Secundo, 2017, p. 4).

الملتقى الوطني الأول حول: الجودة في مؤسسات التعليم في الجزائر

فالبحوث أعيد تشكيلها لتعد للتسويق التجاري، وأتبع أسلوب المناقصة في تمويل هذه البحوث في منظومة تمويل تنافسية. ومن مظاهر إعادة التشكيل هذه ما يلي:

- انحصار التمويل على البحوث في مجال العلوم الطبيعية والهندسة أكثر من العلوم الإنسانية، ثم قد حل محل الاهتمام بالإبداع الفكري في هذا المجال الأخير الاهتمام بالعوائد الناتجة عن البحوث في هذا المجال، ونشأ بالتالي نوع من التجريبية البرجماتية القائمة على مبدأ "ما يفيد" أو "المعرفة النافعة"؛
- فرض معايير جديدة لتقييم البحوث تفرض تعدد المنشورات البحثية، هذه المعايير كانت لتستبعد الكثير من الأعمال البارزة لو أنها طبقت في القرون القديمة، إذ أن أصحابها كانوا يتفردون بعمل واحد خلال مدة طويلة من الإبداع الفكري، مثل كتاب مقالة في الفلسفة المنطقية للودفج فيتجنشتاين Ludwig Wittgenstein الذي أثر في فلسفة القرن العشرين، وكتاب "نظرية في العدل" لجون رولز John Rawls.

أما في مجال التدريس فقد روجت شبكة من سياسات التعليم والابتكار والتكنولوجيا والعلوم الوطنية للتعليم المستمر مدى الحياة، والتعليم القائم على العمل، والتعليم المهني التخصصي، أي كل ما يتعلق باقتصاد التعليم (رونالد، 2009، الصفحات 57-59).

وبالتالي التحدي الذي فرضته هذه التغيرات التي رافقت الاهتمام برأس المال الفكري، هو "إعادة التقارب بين البحث والتدريس"، لأن الدمج بينهما يخلق هوية فكرية تمثل للأكاديميين ما هو مميز وقيم في التعليم العالي. كما أشار الباحثون إلى وجود ارتباط فكري قوي بين المعايير العليا في نقل المعرفة والمعايير العليا في إبداع المعرفة، فكثير من الفضائل المرتبطة بالممارسة الأكاديمية مثل الأصالة والاهتمام الشخصي والصرامة النظرية التجريبية ترتبط مباشرة بالمعايير العليا للبحث والنشر. كما يشير باحثين آخرون إلى أن أعضاء الهيئة الناشطين بحثيا يتعاملون مع البحث ومادته، ومع التدريس بتوجه نقدي شامل مستمد من الخبرة نفسها. فأى اتجاه نحو التدريس ذو الخاصية التفاعلية والذي يطبق عليه التوجه النقدي المرتبط بالبحث سيكون عالي التأثير، كما أن أعلى مستويات التدريس فاعلية ستكون داعمة للبحث. وبالتالي إن تغير أنماط العمل التي تؤدي إلى الفصل بين التدريس والبحث ستؤدي إلى تشرذم دور الأكاديميين وبالتالي ستدمر البحث وتقوض التدريس (رونالد، 2009، صفحة 54).

4.4. سلعة المعرفة

من أكبر التحديات التي تواجه الجامعات في إنتاجها لرأس المال الفكري هو التعامل مع مشكلة "سلعة المعرفة" التي جاءت نتيجة اعتماد الجامعات لمنطق الأعمال في خلق القيمة، ففي حين يرى واضعي هذه السياسة أنها ستؤدي إلى تقوية الطلاب ومزيد من العدالة والجودة، فإنها من جهة أخرى ستعوق الابتكار، وتنشر اتجاهات ذرائعية نحو التعلم، وبالتالي ستهدد عملية إبداع المعرفة وتقوض المكانة الأكاديمية.

ويترتب على ربط تطورات التعليم العالي بمبادئ السوق مجموعة من الآثار حسب (رونالد، 2009، الصفحات 45، 49-56)، لا تأتي آليا وإنما نتيجة الطريقة المتعجلة التي تطبق بها قوى السوق على التعليم العالي. وهذه الآثار هي:

1.4.4. البحث كعملية تجارية: يترتب على حضور قوى السوق في التعليم العالي إلى انحسار مفهوم البحث من عملية إبداع معرفي إلى عملية استغلال إمكانية تحقيق عوائد مالية من المعرفة، واختفاء فكرة اعتبار المعرفة غاية في حد ذاتها، فيصبح تقديم المعرفة في شكل منتج يحقق دخلا أهم من جودة المعرفة وسلامتها، وتقييم المعرفة حسب سهولة تحويلها من القطاع الأكاديمي إلى القطاع التجاري. وينجم عن هذا التغير ما يلي:

- صرف الاهتمام عن البحث التنموي الأساسي لصالح العمل التطبيقي الذي يحقق نتائج سريعة للتجارين؛
- دفع إمكانية الربح العالية المرتبطة بالمعلومات المصلحة الاقتصادية حتى تزيل البحث الذي يستهدف الصالح العام؛
- ممارسة ضغط على الباحثين لتهيئة وتزييف البيانات لتحقيق مصالح الممول؛
- التأثير على المساهمة المتميزة للأكاديميين كمنتجين للمعرفة عن طريق التنظيمات الإدارية مثل تسجيل براءة الاختراع الذي قد يؤثر على التقاليد الأكاديمية مثل النشر المفتوح لنتائج الأبحاث وتقييمها من قبل باحثين آخرين؛
- تثبيط الاهتمام النقدي وعرقلة التطور المعرفي طويل الأجل.

2.4.4. تشويه التدريس والتعلم: أدت سلعة التدريس والتعليم إلى تصور العلاقة بين الطلاب وهيئة التدريس على أنها عملية تجارية بين مورد خدمات ومستهلكين يمارسون ضغوطات على الموردين للاستجابة لضغوطهم وإلا خسروهم، والأجدر اعتبار المدرسين مسؤولين أمام مجموعة من أصحاب المصالح من أولياء أمور وقطاع الأعمال والدولة، والطلاب عنصر حيوي في المشاركة في التعليم وتوصيله. وينتج عن هذا عدة آثار سلبية:

- تشويه العلاقة التعليمية، فيعتبر الطالب نفسه مستهلكا سلبيا للتعليم فيصبح منتجا يمكن شراؤه وتملكه، بدل اعتباره عملية معقدة تستلزم انخراطا شخصيا والتزاما من المعلم، وبالتالي ستمارس ضغوطا على البرامج الأكاديمية حتى يسهل استهلاكها؛
- لتأثير على النموذج التعليمي بحيث يتحول إلى التركيز على كم المعلومات، وليس المهارات أو الاستعدادات لاكتساب المعرفة، وذلك عن طريق اللجوء إلى تقنين مصادر التعلم ومحو أثر المعلم لتخفيض التكاليف، مما يؤدي إلى صعوبة تعديل المحتوى التعليمي وطرق التدريس حسب احتياجات الطلاب، وانحسار تقييم تحصيل الطلاب على الاختيار من متعدد بدل التقييم الكيفي التفصيلي؛

- تحول التعلم إلى عملية انتقاء واستهلاك وإعادة إنتاج سلسلة من الوحدات الصغيرة غير المترابط ولكنها جيدة التعبئة؛
- نمو اتجاهات نفسية للتعلم تشجع السطحية وتنبذ العمق في التعامل مع العلم، وإعاقة تطور المهارات العليا المطلوبة للتعلم الذاتي والمستمر.

3.4.4. ضمور الهويات المهنية: تؤدي سلعة التعليم العالي إلى التضييق على المعرفة المهنية من خلال الاهتمام بطلبات المستهلكين والسعي لارضائهم، مما يؤدي إلى انزواء المهارات الفكرية والتخصصات العلمية لتكون الأولوية للمهارات المرتبطة بادرة البرامج الأكاديمية وتسويقها.

4.4.4. تغيير أشكال البرامج الأكاديمية وصيغها: ثمة خطر تحويل المناهج من برامج سنوية متتابعة إلى تجزئتها إلى وحدات مستقلة صغيرة داخل منظومة تتعدد فيها المداخل والمخارج، وإزالة الحدود بين التخصصات، بدعوى الربط بدنيا العمل

وإيجاد أشكال معرفية جديدة. لكن هذا التغيير له إيجابيات وسلبيات، فمن ناحية كلما زاد تقنين البنى المعرفية زادت المرونة بالنسبة للطلبة والجامعات، وسهل حزم المنتجات التعليمية على الموردين والمنافسين وسهلت ممارستها ونقلها، ومن ناحية أخرى هناك عدم التمكن من استنساخ آليات الدعم والشحن الذهني التي تتيحها البنى التخصصية في البنى المصغرة المستقلة.

5.4.4. هدم العلاقة بين البحث والتدريس: إن وضع التعليم العالي في موقف سوقي يجعل كل من التدريس والبحث عرضة للفساد، فالعلاقة التعليمية ستؤول إلى "مبدأ البضاعة" إذ تتخذ سمة الصفقة التجارية، أما البحث في إطار اقتصاد المعرفة فسيصمم حسب ما يحقق من نتائج، وليس حسب قيمة الصديق الأصيل فيه، وفي نفس الوقت تتشوه العلاقة بين البحث والتعليم وتتباعد لأن النشاطان توجههما مصالح منفصلة.

6.4.4. منظومة للتعليم العالي هرمية وغير متكافئة: من المرجح أن تؤدي ضغوط السلعة إلى ظهور منظومة هرمية غير متكافئة للتعليم العالي، تتوزع فيها المؤسسات حسب ما تملكه من رأس مال أكاديمي وعلمي، فالجامعات النخبوية التي تنتقي طلابها من الفئات الاجتماعية المتميزة والتي تقبع في قمة الهرم هي الأكثر قدرة على مقاومة قوى السلعة وإعادة صياغتها حتى تحمي رأس مالها الأكاديمي والعلمي بما تملكه من موارد مالية وثقافية، وهي الأكثر تركيزا على البحث، بينما المؤسسات غير النخبوية فلا تملك الموارد الكافية لمقاومة قوى السلعة، وهي الأكثر عرضة لتشويه البحث والتدريس، كما أن طلابها سيكتسبون تعليما ضيقا، وفي الغالب ستكون غير ناشطة بحثيا. وبالتالي فارتباط أنظمة التمويل بالنشاط البحثي يؤدي إلى استبعاد عدد كبير من الجامعات من المشاركين في البحث مما يتسبب في أزمة في الهوية المهنية والمؤسسية.

هذه الآثار السلبية التي ترافق سلعة التعليم العالي نتيجة تطبيق منطق الأعمال على الجامعات، والذي يؤدي إلى التركيز على المعرفة النافعة بدل البحث عن الحقيقة، ويؤدي إلى السطحية بدل المعرفة العميقة، لا يعني أن عليها أن تتخلى عن هذا المنطق، وإنما يفترض أن تخضع مختلف جوانب الدراسة التي تبحث عن الحقيقة والمعرفة العميقة إلى التغيير مع تغير منطق الأعمال والعالم. فقد تزايدت حاجة رجال الأعمال والمصرفيين إلى الأخلاق أكثر من أي وقت مضى، وبرزت فيه أهمية التعلم بوضوح والمناقشة بقوة، وأصبحت فيه القدرة على تمييز الحكمة في بحر من المعلومات أهم مهارة تميز الفرد بين الجموع. فالعلوم الإنسانية عليها تطوير نماذج مرتبطة بعالم التقنية، ويجب إحياء العناصر العميقة للثقافة التقليدية مثل آداب الإغريق والرومان والفلسفة وتاريخ القرون الوسطى بربطها بالعلوم الحديثة، وأفضل مثال هو في ربط جوناثان هيدت Jonathan Haidt بين الفلسفة القديمة وعلم الأحياء الحديث في كتاب "فرضية السعادة" (مايكل، كيتلن، و سعد، 2013، صفحة 103، 102).

5. النتائج

الجامعات الحديثة التي أصبحت تهتم برأس المال الفكري إنما تتبنى نموذج المؤسسات الاقتصادية في خلق القيمة، وعلى هذا الأساس فهي تتحول إلى شكل الجامعات الريادية التي لها مخرجات ملموسة تتمثل في المشاريع الريادية التي تأتي غالبا بالشراكة مع قطاع الأعمال، هذا التحول سببه البحث عن مصادر التمويل، والقيام بالمهمة الثالثة وهي

المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. هذه الجامعات يمكن أن تنتج وتطور رأس المال الفكري من خلال تحقيق التفاعل بين مختلف عناصره، أي بين نتائج البحث العلمي (رأس المال البشري)، والابتكار (رأس المال الهيكلي)، والتفاعل بين الجامعة- الدولة - والقطاع الصناعي لتجسيد نتائج البحث العلمي والابتكار في مشاريع ريادية تفيد المجتمع (رأس مال العلاقات).

رافق تحول الجامعات من الجامعة التقليدية الغير هادفة للربح إلى الجامعة الحديثة ذات التوجه الاقتصادي، جملة من التحديات تقتضي التحول من إنتاج المعرفة لذاتها إلى إنتاج المعرفة التي يمكن أن تخلق قيمة، وهذا التحول ليس بالضرورة ذو تأثير ايجابي على أداء الجامعة، فقد رافقه تحدي أكبر هو التعامل مع مشكلة سلعة مؤسسات التعليم العالي الذي ينتج عنه تشجيع المعرفة النافعة بدل البحث عن الحقيقة، ويؤدي إلى السطحية بدل المعرفة العميقة.

تؤكد الأدبيات التي تم مراجعتها إلى أن منطق الجامعة في خلق القيمة يجب أن يواكب التغيرات التي يشهدها منطق الأعمال لتحقيق نفس الغرض، هذا المنطق أخذ في التحول من مفهوم ربح المنتج إلى مفهوم ربح جميع أصحاب المصالح. وبالتالي فان اعتبارات خلق القيمة من رأس المال الفكري في الجامعات يجب أن تقوم على القيمة الاجتماعية والفائدة المحققة للمجتمع، وفي هذا الصدد يعتبر قياس هذه القيمة عن طريق قيمة المشاريع الريادية التي أنشأتها الجامعة طريقة مناسبة لهذا الغرض.

6. الخاتمة

من خلال هذه الدراسة تم تعريف رأس المال الفكري في السياق الجامعي وتحديد التحديات التي ترافق إنتاجه وتنميته داخل هذه المؤسسات الغير ربحية، من خلال دراسة وتحليل الأدبيات المتعلقة بعلاقة رأس المال الفكري بالجامعة. وقد تبين أن الجامعة تشهد تحولا من الجامعة التقليدية الغير هادفة للربح الممولة عن طريق الدولة إلى الجامعة الحديثة ذات التوجه الاقتصادي، ومن الاعتراف الأكاديمي والمكانة كأصول قيمة للجامعة إلى المكسب الاقتصادي وهو جوهر التحدي الذي تواجهه الجامعات. هذا التحول نتيجة عوامل مرتبطة بالعمولة وظهور اقتصاد المعرفة والحاجة للحفاظ على الجودة وتحسينها وعوامل أخرى تعود إلى البحث عن مصادر التمويل والقيام بالمهمة الثالثة المتمثلة في المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. هذه الجامعات يمكن أن تنتج وتطور رأس المال الفكري من خلال تحقيق التفاعل بين مختلف عناصره رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي ورأس مال العلاقات.

7. قائمة المراجع

- باربر، مايكل، دنيلي، كيتلن، و رضوي سعد. (2013). التيهور القادم: التعليم العالي والثورة المقبلة. (عبد اللطيف، موسى أبو البصل، المترجمون) الرياض: مكتبة العبيكان.
- بارنيت رونالد. (2009). اعادة تشكيل الجامعة: علاقات جديدة بين البحث والمعرفة والتدريس. (مجاهد، شكري، المترجمون) الرياض: مكتبة العبيكان.
- ر. كورنفورد، جيمس، و ب. بولوك نيل. (2010). إنزال الجامعة على خط الانترنت: المعلومات والتقنية والتغير التنظيمي. (سامر، عبد المحسن الأيوبي، المترجمون) الرياض: مكتبة العبيكان.
- Birtchnell, T., Böhme, T., & Gorkin, R. (2016). **3D printing and the third mission: The university in thematerialization of intellectual capital.** *Journal of Technological Forecasting & Social Change* .
- Chau, V. S., Gilman, M., & Serbanica, C. (2016). **Aligning university–industry interactions: The role of boundary spanning in intellectual capital transfer.** *Journal of Technological Forecasting & Social Change* .
- Feng, H.-I., Chen, C.-S., Wang, C.-H., & Chiang, H.-C. (2012). **The role of intellectual capital and university technology transfer offices in university-based technology transfer.** *The Service Industries Journal*, 32 (6), 899-917.
- Iivonen, M., & Huotari, M.-L. (2015). **The University Library's Intellectual Capital.** Dans M. Iivonen, *Advances in Library Administration and Organization* (pp. 83-96). Emerald.
- I-Shuo, C., & Jui-Kuei, C. (2013). **Present and future: a trend forecasting and ranking of university types for innovative development from an intellectual capital perspective.** *Quality & Quantity Journal*, 47 (1), 335-352.
- Lu, W.-M. (2012). **Intellectual capital and university performance in Taiwan.** *Economic Modelling Journal*, 29 (4), 1081-1089.
- mariani, g., carlesi, a., Scarfò, A. A., Chase, R., & Secundo, G. (2017). **Academic spinoffs as a value driver for intellectual capital: The case of the University of Pisa.** *Journal of Intellectual Capital* .
- O'Donnell, D., & Andriessen, D. (2006). **On the metaphorical nature of intellectual capital: A textual analysis.** *Journal of Intellectual Capital*, 7 (1), 93-110.
- Öner, A. (2017). **Social dynamics of university intellectual capital.** *Technological forecasting and Social Change Journal* .
- Ramírez Córcoles, Y., & Tejada Ponce, Á. (2013). **Cost–benefit analysis of intellectual capital disclosure: University stakeholders' view.** *Spanish Accounting Review*, 16 (2), 106–117.
- Sadalia, I., & Lubis, A. N. (2015). **Discriminant Analysis of Intellectual Capital Model of State University in Medan.** *2nd Global Conference on Business and Social Science.211*, pp. 476-480. Bali: Elsevier.

- Secundo, G., Massaro, M., Dumay, J., Bagnoli, C., Chase, R., & Secundo, G. (2017). **Intellectual capital management in the fourth stage of IC research: a critical case study in university settings.** *Journal of Intellectual Capital* .
- Siboni, B. (2013). **Italian state university contemporary performance plans: an intellectual capital focus?** *Journal of Intellectual Capital*, 14 (3), 414-430.
- Teimouri, H., Sarand, V. F., & Hosseini, S. h. (2017). **Assessment of the relationship between intellectual capital and organisational health through mediator of employee empowerment (case study: Islamic Azad University employees Shabestar).** *Learning and Intellectual Capital Journal*, 14 (1), 11-23.
- Veltri, S., Mastroleo, G., & Schaffhauser-Linzatti, M. (2012). **Measuring intellectual capital in the university sector using a fuzzy logic expert system.** *Knowledge Management Research & Practice Journal*, 12 (5), 175-192.
- Welpe, I. M., Wollersheim, J., Ringelhan, S., & Osterloh, M. (2015). **The Suitability of Intellectual Capital Reports for the Quantitative Measurement of Overall University Performance.** Dans I. M. Welpe, *Incentives and Performance* (pp. 379- 396). Switzerland: Springer.